



٢٠٢٢/١٢/١٩

اجتماع مجلس المحافظين رقم (١) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع مجلس المحافظين، اليوم؛ وذلك بحضور الدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، واللواء عبد الحميد الهجان، محافظ القليوبية، واللواء خالد عبد العال، محافظ القاهرة، وبمشاركة باقي المحافظين عبر تقنية الفيديو كونفرانس .

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أنه في ضوء الظروف غير المسبوقة التي يمر بها مختلف دول العالم أجمع، ومصر من بينها، فإن هناك بعض الملفات والموضوعات التي يتم متابعتها بصورة دورية، وعلى رأس ذلك ما يتعلق بتوافر السلع والمنتجات المختلفة، بكميات وأسعار مناسبة.

وأوضح رئيس الوزراء أنه في إطار المتابعة المستمرة لمختلف الأسواق، وما يتم رصد من شكاوى المواطنين الواردة عبر وسائل الاعلام المختلفة، أو من خلال منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، فقد تلاحظ أن هناك مبالغة من بعض التجار في تسعير السلع، بل وتفاوت في الأسعار للسلعة الواحدة بين مكان، وآخر، وهو ما أوجب ضرورة القيام بالمتابعة اليومية من خلال مختلف الجهات المعنية، مضيفاً: أعلننا أنه خلال أسبوعين يجب على مختلف المحال أن تقوم بوضع أسعار على مختلف السلع، وأن يكون للسلع الاستراتيجية التي تمس حياة المواطنين مدى سعري، وذلك بما يضمن عدم المبالغة من جانب بعض التجار في تسعيرها، قائلاً: " سيتم التوافق على المدى السعري الخاص بهذه السلع الاستراتيجية مع الغرف التجارية والمُصنعين."

وكلف رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، بالتعامل بمنتهى الحسم مع أي محاولة لتعطيش الأسواق، أو إخفاء السلع، مخاطباً المحافظين: " لديكم الآليات كاملة، وفقاً للقوانين، وعليكم أن تواجهوا أي محاولة من أي تاجر بكل حسم، وذلك

بالتنسيق مع الجهات الرقابية، والتعامل الفوري مع أى محاولة لإخفاء أو تخزين أو احتكار السلع"، مؤكداً طرح السلع التى يتم ضبطها من التجار المستغلين للمواطنين بالأسعار العادلة التى تم التوافق عليها، مضيفاً: لا تسمحوا لأحد بالتجارة وتعطيش الأسواق، والتربح على حساب المواطنين.

وخلال الاجتماع، أشار الدكتور علي المصيلحي، إلى التعاون القائم مع كافة المحافظات، فيما يتعلق بجهود ضبط الأسواق، وتوفير مختلف السلع للمواطنين، لافتاً إلى الاجتماع الذى عُقد مؤخراً مع مديري المديريات على مستوى الجمهورية، وذلك للتنسيق فيما يتعلق بإعطاء مهلة أسبوعين لجميع المحال بهدف إعلان الأسعار على السلع المختلفة، مع التأكيد على ضرورة أن يتم التعريف بهذا القرار على نطاق واسع فى غضون الأسبوعين قبل بدء تطبيق الإجراءات العقابية حيال المخالفين.

وأوضح الوزير أنه سيكون هناك لجنة عليا من اتحاد الغرف التجارية والمُصنعين، لدراسة المُعادلات المختلفة، للوصول إلى المدى السعري للسلع الاستراتيجية، مشدداً على أن كل الجهات الرقابية ستتابع وتراقب تنفيذ تلك الخطوة.

وأضاف المصيلحي أن بداية الأسبوع المقبل ستشهد بدء التنسيقات مع المُصنعين واتحاد الغرف التجارية ومختلف الجهات، بهدف الاستعداد لمعارض "أهلاً رمضان"، من أجل توفير السلع للمواطنين بأسعار مناسبة قبل الشهر الكريم، وفى هذا الصدد، وجه رئيس الوزراء كافة المحافظين بالعمل على توفير، وإتاحة مختلف الأماكن اللازمة لإقامة الشوارع ومنافذ بيع السلع والمنتجات، على أن يتم ذلك "بالمجان"، وهو ما يأتي فى إطار جهود الدولة للتوسع إقامة المزيد من تلك المنافذ، بما يُسهم فى وصول السلع للمواطنين بأسعار مناسبة من خلال المبادرات المختلفة.

من جانبه، استعرض اللواء هشام آمنة، خلال الاجتماع، عدداً من الجوانب الخاصة بتطبيق قانون المحال العامة الجديد، موضحاً أنه تم إنشاء ٣٣٩ وحدة لإصدار التراخيص بكل من الوحدات المحلية، وأجهزة المدن الجديدة، حيث تتبع تلك الوحدات اللجنة العليا للتراخيص، كما تم إعداد حصر لعدد ٣١٦ نشاطاً، ووضع الاشتراطات العامة والخاصة لكل نشاط ومراجعتها، مع إمكانية تعديلها كلما اقتضت الضرورة ذلك بهدف تراخيص جميع المحال العامة على مستوى الدولة.

ولفت وزير التنمية المحلية، فى هذا الصدد، إلى أنه لأول مرة يتم وضع دليل ميسر لاشتراطات الحماية المدنية للمحال العامة بالتعاون مع المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء، والحماية المدنية، كما تم وضع آليات جديدة تمنح الحق للمحال المخالفة القائمة حالياً فى الحصول على تراخيص مؤقتة لمدة عام ويجدد بحد أقصى لمدة ٥ سنوات.

وأشار اللواء هشام آمنة إلى أنه روعى خلال إعداد قانون المحال العامة الجديد تبسيط الإجراءات التى يقوم بها طالب التراخيص، وذلك بالتعامل من خلال جهة واحدة، وهي مركز إصدار التراخيص، وفق معدل زمنى مناسب لا يتجاوز ٩٠ يوماً على أقصى تقدير، لافتاً إلى أنه تم أيضاً تصميم منظومة إلكترونية بالتنسيق مع وزارات المالية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لإتاحة تقديم طلبات التراخيص من خلال شبكة الإنترنت، وكذا ربط اللجنة العليا للتراخيص بجميع مراكز التراخيص الموجودة والمزمع إنشاؤها على مستوى الجمهورية.

وأكد رئيس الوزراء، فى هذا الصدد، أهمية التعريف بمزايا قانون المحال العامة الجديد، وكذا ضرورة قيام المحافظين بحصر المحلات المرخصة، وغير المرخصة، والعمل على تفعيل القانون الجديد.

وتناول الاجتماع، جهود التعامل مع أي محاولة للتعدي مع الأراضي الزراعية، حيث كلف رئيس الوزراء بالتعامل بكل حزم مع أي مُخالف بالتعدي على تلك الأراضي، وإيقاف الدعم التمويني المقرر له، وكذا دعم الأسمدة، وخلافه، مؤكداً ضرورة متابعة مخرجات منظومة التغييرات المكانية، والتعامل على الفور مع أي حالة تعدي على الأراضي الزراعية.

وشهد الاجتماع، استعراضاً لأهم الخطوات التى تم اتخاذها فى إطار تحصيل مستحقات الدولة من الوحدات السكنية،

المقامة ضمن مشروعات إسكان "بديل العشوائيات"، وفي هذا الإطار كلف الدكتور مصطفى مدبولي بأن يتم إعداد خطة متكاملة لاستخدام المتحصلات في تنفيذ أعمال الصيانة المطلوبة، ورفع كفاءة العقارات، أو المناطق المقامة بها، من خلال إنشاء صندوق يخصص لهذا الغرض، للإنفاق على صيانة تلك الوحدات التي كلفت الدولة مليارات الجنيهات؛ حيث قامت الدولة بإنشاء ما يقرب من ٢٥٠ ألف وحدة سكنية في هذا المشروع على مستوى الجمهورية، ومن ثم يجب الحفاظ عليها؛ حتى لا تتحول إلى مناطق عشوائية مرة أخرى، وذلك استمراراً لتوفير حياة كريمة ولاتقاة لقاطني تلك الوحدات، تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في هذا الشأن .

وفي السياق نفسه، كلف رئيس الوزراء بأن يُعرض عليه بصفة شهرية، تقرير من جانب كل محافظ يحتوي على موقف متابعة الوحدات "بديل العشوائيات"، من حيث تحصيل مستحقات الدولة، وموقف صيانة هذه الوحدات؛ قائلاً: "هدفنا هو الحفاظ على هذه الثروة العقارية التي أنفق عليها مليارات الجنيهات"، مشيراً إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يتقاعس عن دفع هذه القيمة المدعومة المخصصة للصيانة، وكذا سيتم استرداد الوحدات من كل من تصرف فيها؛ سواء بالبيع غير القانوني، أو التأجير، مشدداً على أنه لن يُسمح بأي ترحيح أو متاجرة من هذه الوحدات.

وانتقل رئيس الوزراء للحديث عن ملف الاستعداد لموسم الأمطار والسيول، مكلفاً بأن يتم تجهيز الفرق الخاصة بالتعامل مع هذه الظروف، وأن تكون المعدات على أهبة الاستعداد، وأن يتم تطهير مصارف الأمطار، ومراجعة هذه المصارف بشكل دوري.

وفي هذا السياق، عرض وزير التنمية المحلية خطة الوزارة المرتبطة باستعدادات المحافظات لمواجهة الأمطار والسيول، مشيراً إلى أنه تم التنسيق مع الجهات المعنية ومختلف أجهزة الدولة بهذا الشأن، على أن يتم متابعة التنسيق مع الهيئة العامة للأرصاد الجوية، ومركز التنبؤ بفيضان النيل، وغيرها من الجهات المختصة.

كما أوضح اللواء هشام آمنة أنه تمت مخاطبة المحافظات للاستعداد والجاهزية لمواجهة موسم الأمطار، من خلال إعداد خطط وسيناريوهات التعامل مع الأمطار المحتملة، وأعمال الحماية من السيول، والمرور على مراكز الإغاثة، وغيرها.

ووجه الدكتور مصطفى مدبولي، خلال الاجتماع، بمتابعة موقف استيفاء اشتراطات الحماية المدنية للكنائس، والمباني الخدمية الملحقة بها؛ وذلك للحفاظ على الأرواح والممتلكات في حال حدوث حريق - لا قدر الله - مشيراً إلى ضرورة التنسيق مع رؤساء الطوائف بهذا الشأن، خاصة أنه يتم التأكيد على هذا الأمر في الموافقات التي تعطيها الدولة لتقنين أوضاع الكنائس، والمباني الخدمية الملحقة بها، مؤكداً أن ما يهمنا هو الحفاظ على أرواح أهاليها.

وخلال الاجتماع، تناول المحافظون الجهود المبذولة بالتعاون مع مختلف الجهات لتوفير السلع، وضبط أسعارها بالأسواق، وخاصة الاستراتيجية منها، وذلك في ضوء التوجيهات الصادرة عن اجتماع مجلس الوزراء مؤخراً، والتي تضمنت أهمية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضبط أسعار السلع، والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، والتأكيد على مختلف سلاسل السوبر ماركت ومحلات البيع سواء الجملة أو التجزئة، وغيرها، بإعلان الأسعار بصورة واضحة على السلع، وذلك خلال مدة أسبوعين من تاريخ التوجيه، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة مع المخالفين بعد انتهاء المدة المحددة، مشيرين في هذا الصدد إلى جهود إتاحة الأراضي اللازمة للتوسع في إقامة المزيد من منافذ البيع، لتوفير السلع للمواطنين، تلبية لاحتياجاتهم.

اجتماع مجلس المحافظين رقم (41) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي

الإثنين، 19 ديسمبر 2022 اجتماعات مجلس المحافظين



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماع مجلس المحافظين، اليوم؛ وذلك بحضور الدكتور علي المصليحي، وزير التنمية والتجارة الداخلية، واللواء هشام أمنة، وزير التنمية المحلية، واللواء عبد الحميد الهجان، محافظ القليوبية، واللواء خالد عبد العال، محافظ القاهرة، وبمشاركة باقي المحافظين عبر تقنية الفيديوكونفرانس.

وأسند رئيس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أنه في ضوء الظروف غير المسبوقة التي يمر بها مختلف دول العالم أجمع، ومصر من بينها، فإن هناك بعض الملفات والموضوعات التي يتم متابعتها بصورة دورية، وعلى رأس ذلك ما يتعلق بتوافر السلع والمنتجات المختلفة، بكميات وأسعار مناسبة.

وأوضح رئيس الوزراء أنه في إطار المتابعة المستمرة لمختلف الأسواق، وما يتم رصده من شكاوى المواطنين الواردة عبر وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، فقد تلاحظ أن هناك مبالغة من بعض التجار في تسعير السلع، بل وتفاوت في الأسعار للسلعة الواحدة بين مكان، وآخر، وهو ما أوجب ضرورة القيام بالمتابعة اليومية من خلال مختلف الجهات المعنية، مضيفاً: أعلننا أنه خلال أسبوعين يجب على مختلف المجال أن تقوم بوضع أسعار على مختلف السلع، وأن يكون للسلع الاستراتيجية التي تمس حياة المواطنين مدى سعري، وذلك بما يضمن عدم المبالغة من جانب بعض التجار في تسعيرها، قائلاً: سيتم التوافق على المدى السعري الخاص بهذه السلع الاستراتيجية مع الغرف التجارية والمصنعين.

وكلف رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، بالتعامل بمنتهى الحزم مع أي محاولة لتعطيش الأسواق، أو إخفاء السلع، مخاطباً المحافظين: لديكم الآليات كاملة، وفقاً للقوانين، وعليكم أن تواجهوا أي محاولة من أي تاجر يكمل حزم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية، والتعامل الفوري مع أي محاولة لإخفاء أو تخزين أو احتكار السلع، مؤكداً طرح السلع التي يتم ضبطها من التجار المستغلين للمواطنين بالأسعار العادلة التي تم التوافق عليها، مضيفاً: لا نسمحوا لأحد بالتأخر وتعطيش الأسواق، والتربح على حساب المواطنين.

www.cabinet.gov.eg/Meeting/Details/10713